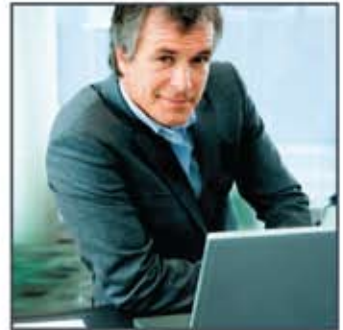


ANNUAL REPORT  
**2009**



بنك **AL-SHARQ** S.A.S. BANK  
ش.م.س. **AL-SHARQ** S.A.S. **AL-SHARQ** S.A.S.  
مجموعة البنك اللبناني الفرنسي Banque Libano-Française Group

# الفهرس

كلمة رئيس مجلس الإدارة

## ١. بنك الشرق ش.م.س.

- ١,١ مجلس الإدارة
- ١,٢ أنشطة المصرف
- ١,٣ محطات رئيسية
- ١,٤ الهيكلية الادارية

## ٢. تقرير الإدارة

- ٢,١ الاقتصاد السوري لعام ٢٠٠٩
- ٢,٢ اداء الإدارة العامة ونتائج بنك الشرق ٢٠٠٩
- ٢,٣ سياسات ادارة المخاطر
  - ٢,٣,١ ادارة مخاطر التسليف
  - ٢,٣,٢ ادارة مخاطر السوق
  - ٢,٣,٣ ادارة المخاطر التشغيلية
- ٢,٤ سياسات واجراءات الالتزام

## ٣. الحوكمة

- ٣,١ رأسمال المصرف
- ٣,٢ اسس حوكمة المصرف
  - ٣,٢,١ دليل حوكمة خاص ببنك الشرق
  - ٣,٢,٢ التغييرات في عضوية مجلس الإدارة خلال ٢٠٠٩
  - ٣,٢,٣ سياسة التعويضات المعتمدة في المصرف

## ٤. تقرير مفتش الحسابات للسنة المالية المنتهية ٢٠٠٩/١٢/٣١

# كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة المساهمين،

كان عام ٢٠٠٩ عام استكمال التأسيس وإطلاق نشاط المصرف.

وبالفعل بعد أن تم بتاريخ ٢٢ كانون الأول ٢٠٠٨ تسجيل الشركة في السجل التجاري حصلنا بتاريخ ٢٢ شباط ٢٠٠٩ على تسجيل المصرف في سجل المصارف لدى مصرف سورية المركزي تحت رقم ١٩ وبالتالي الأذن بمزاولة نشاط المصرف بتاريخ ٨ نيسان ٢٠٠٩.

وعليه تم بتاريخ ٣ أيار ٢٠٠٩ بدء نشاط المصرف وفتح الفرع الأول له في دمشق - المالكي حيث بدأ باستقبال الزبائن وفتح الحسابات والقيام بكافة العمليات والخدمات المصرفية.

كما تم فتح فرع حمص خلال شهر أيلول وفرع حلب خلال شهر كانون الأول من عام ٢٠٠٩.

و تابع المصرف خلال هذه السنة عمليات إكساء وتأهيل مبنى المقر العام في الشعلان حيث كان من المرتقب انتقال الإدارة العامة إليه وفتح الفرع الرابع فيه أواخر الفصل الأول من عام ٢٠١٠. وبالفعل فقد تم ذلك بتاريخ ٥ نيسان من عام ٢٠١٠.

كما قام المصرف قبل نهاية ٢٠٠٩ من استئجار مقر لفرع الحريقة في دمشق ومن المرتقب بدء نشاطه أواخر الفصل الثالث من عام ٢٠١٠. ولقد تم اختيار منطقة الحريقة لكونها المركز التجاري الأهم ولنتمكن من التواجد بالقرب من الشريحة التجارية المستهدفة من قبل المصرف.

وستتابع سياسة التوسع الجغرافي معتمدين على دراسة منطقية وواقعية لاحتياجات السوق وتوفر الكوادر السورية المؤهلة.

ولا بد من التذكير ان افتتاح مصرفكم قد جاء والعالم يواجه ازمة اقتصادية تركت اثرها على جميع القطاعات الاقتصادية في العالم. ولم تكن سورية بمنأى عن تداعيات هذه الازمة الا ان تأثيراتها كانت محدودة وخاصة القطاع المصرفي السوري حيث اثبتت الجهات الرقابية السورية متمثلة بمجلس النقد والتسليف قدرتها على ضبط نشاطات المؤسسات المالية عبر الرقابة المصرفية الفعالة ووضع القوانين والتعليمات والضوابط الرقابية التي ساهمت في حماية القطاع المصرفي السوري.

ولما كان من الطبيعي ان تنتهي السنة الاولى من بدء نشاط المصرف بخسائر، فقد استطاع مصرفنا ضمن الوضع الطارئ تحقيق نتائج فيها خسارة تعتبر محدودة.

والمصرف هو حالياً بصدد استكمال تفعيل كافة وظائفه لزيادة توظيفاته وموارده التشغيلية وكذلك الاستفادة من شبكة عملاء البنك اللبناني الفرنسي وبنك SBA.

ولقد بدأت ادارة البنك بالاجراءات المطلوبة لادراج اسهم البنك في سوق دمشق للاوراق المالية الموازية وفيما بعد السوق النظامية مما سيؤمن سيولة لحملة الاسهم ويساعد على توسيع قاعدة المساهمين.

وفي النهاية اشكر مساهمينا الذين منحونا الثقة والدعم خلال عام التأسيس وكذلك كل الشكر لموظفينا الذين يعملون بكل جهد واطلاص لانجاح مصرفكم.

رئيس مجلس الإدارة  
صفا جانودي

# ١. بنك الشرق ش.م.س

## ١.١. مجلس الإدارة

يتألف مجلس ادارة بنك الشرق ش.م.س. من ٨ اعضاء، وهم:

**السيد مصطفى جانودي** رئيس مجلس الادارة  
**معالي الاستاذ فريد روفائل** نائب رئيس مجلس الادارة / ممثل البنك اللبناني الفرنسي  
**السيد نقولا اكزم** ممثل البنك اللبناني الفرنسي  
**السيد جورج انطاكي** ممثل البنك اللبناني الفرنسي  
**السيد نجيب برازي** ممثل البنك اللبناني الفرنسي  
**السيد ناجي شاوي** ممثل البنك اللبناني الفرنسي  
**السيد محمد علي جانودي** ممثل البنك اللبناني الفرنسي  
**السيد وليد روفائل** ممثل البنك اللبناني الفرنسي

**المدير العام** السيد جمال منصور

**المدقق الخارجي** السيد نصير التميمي وشركة التدقيق ديلويت اند توتش في سورية Deloitte & Touche M.E

## ١,٢. محطات رئيسية

- نيسان ٢٠٠٨** صدور الرخصة النهائية لمزاولة العمل المصرفي في سورية
- تشرين الثاني ٢٠٠٨** انتهاء الاكتتاب العام في رأسمال المصرف
- كانون الاول ٢٠٠٨** انعقاد الهيئة العامة التأسيسية، انتخاب مجلس الادارة، تعيين المدير العام وتسجيل الشركة لدى السجل التجاري
- نيسان ٢٠٠٩** الحصول على اذن مصرف سورية المركزي بمزاولة نشاط المصرف
- ايار ٢٠٠٩** بدء نشاط بنك الشرق رسمياً في سورية من خلال فرع اول في مدينة دمشق – المالكى
- ايلول ٢٠٠٩** بدء العمل في فرع المصرف في مدينة حمص
- كانون الاول ٢٠٠٩** بدء العمل في فرع المصرف في مدينة حلب

## ١,٣. الهيكلية الادارية لبنك الشرق ش.م.س.

وضعت الادارة التنفيذية هيكل تنظيمي يشمل المديرية والاقسام التشغيلية المصرفية الاساسية ويؤمن تطوير اعمال المصرف وفق متطلبات الادارة المصرفية الرشيدة والمعايير المصرفية الدولية ووفق نظم واجراءات الرقابة المصرفية الصادرة عن السلطات النقدية السورية.

وبانتظار اكمال تعيين مصرفيين متخصصين وذات خبرات للقيام بكافة الوظائف، يعتمد بنك الشرق حالياً على دعم مباشر من شريكه الاستراتيجي في اداء الخدمات في

المجالات التالية:

- ادارة العمليات
- ادارة المخاطر
- تأمين انظمة المعلوماتية وشبكة الاتصالات
- الحماية والامان المصرفي
- مكافحة تبييض الاموال
- العلاقات الدولية
- الاعلام والاعلان

ويظهر الهيكل التنظيمي المبين ادناه وضع معظم المديرية التشغيلية في المصرف قيد العمل ضمن توفر الخبرات الضرورية لادارتها في سورية بالاضافة الى استكمال جهود الادارة العامة في تفعيل مديريات الدعم والرقابة المصرفية كالتدقيق الداخلي والالتزام عملاً بمتطلبات معايير الادارة السليمة وتعميم مجلس النقد والتسليف.





٢. تقرير الادارة

## ٢. تقرير الادارة

تخضع نتائج نشاط المصرف للمناخ الاقتصادي و التشريعي السائد كما يتأثر أداء الإدارة بضوابط تشريعية عامة وبتوجهات السلطة النقدية بشكل خاص. لذلك لا بد من عرض سريع للمعطيات الاقتصادية في سورية لعام ٢٠٠٩ قبل عرض نتائج نشاط المصرف وتأثيرات بعض التشريعات على حجم هذه النتائج.

### ٢.١. الاقتصاد السوري لعام ٢٠٠٩

كان للأزمة المالية العالمية تأثيرات غير مباشرة على الاقتصاد السوري انعكست سلباً على بعض محركات النمو الخارجي حيث انخفضت الصادرات بنسبة ٢٨٪ وتراجعت تحويلات العاملين في الخارج بنسبة ٢,٧٪.

غير أن الاقتصاد السوري استطاع أن يتفادى ظاهرة الركود بالرغم من تراجع النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ ٤٪ عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ٥,٢٪ عام ٢٠٠٨ وفق مصادر صندوق النقد الدولي، وذلك نتيجة محركات بارزة للطلب الداخلي ساهمت فيه السياسات المعتمدة من السلطات النقدية والاقتصادية.

وقد نتج عن هذا التباطؤ الاقتصادي في سورية انخفاض حاد في معدل التضخم الذي بلغ ٢,٨٪ في العام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ١٥,٢٪ في العام ٢٠٠٨ ساهم فيه أيضاً ربط العملة السورية بسلة عملات على قاعدة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي. وقد أدى ذلك إلى تحسن طفيف في سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي. ومن جراء ذلك، اعتمد مصرف سورية المركزي سياسة نقدية أقل تشدداً سعت إلى تشجيع التسليف، حيث خفض متطلبات الاحتياطي الإلزامي لغاية ٥٪ للمصارف التي تزيد تسليفها للمشاريع الاستثمارية في القطاع الصناعي. ومن ناحية أخرى خفض مصرف سورية المركزي معدل الفائدة المرجعي على الفوائد الدائنة من ٧٪ - ٩٪ إلى ٦٪ - ٨٪.

وتفاعل القطاع المصرفي إيجابياً مع هذه التدابير حيث نمت الموجودات المجمعة للمصارف العاملة في سورية بنسبة ١٦,٣٪ في العام ٢٠٠٩ فبلغت ٤٣,١ مليار دولار أميركي، علماً أن معظم النشاط المصرفي يبقى في قبضة المصارف الحكومية التي تستأثر ٧٥٪ من الموجودات.

وظلت ودائع الزبائن المحرك الأساسي للنشاط المصرفي مستحوذة على ٦١٪ من الميزانية المجمعة للمصارف. وكانت الودائع بالليرة السورية السبب في ارتفاع مجموع الودائع في العام ٢٠٠٩ حيث زادت بنسبة ١٩,٤٪ في حين تراجعت الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة ٧,٢٪. وأسفر ذلك عن انخفاض مستوى دولرة الودائع من ٢٠٪ عام ٢٠٠٨ إلى ١٦٪ عام ٢٠٠٩، وهو أدنى مستوى لها خلال أربع سنوات.

وعلى مستوى التسليف، سجل نشاط التسليف لدى المصارف نمواً ملحوظاً في التسليفات للقطاع الخاص، فقفزت بنسبة ٣٠,٤٪ خلال العام ٢٠٠٩ بالغة ١١ مليار دولار أميركي في نهاية العام. وقد ساهم في هذا النمو القطاع المصرفي الخاص الذي استأثر بحصة نسبتها ٣٥٪ من التسليف للقطاع الخاص. وقد ساعد في ذلك، رفع مصرف سورية المركزي سقف التسليف للمشاريع التنموية من ٢٥٪ إلى ٣٥٪ من الأموال الخاصة للمصرف بالإضافة إلى السماح بتقديم التمويل القصير الأجل للمصارف التي تعاني من نقص في السيولة بسبب انكشافها على مشاريع طويلة الأجل. علماً أن الودائع لدى المصارف السورية هي قصيرة الأجل مما يعيق نوعاً ما قدرة هذه الأخيرة على تسليف المشاريع طويلة الأجل.

وبالرغم من هذا التوسع في النشاط التسليفي، غير أن نسبة التسليفات للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي تبقى متدنية جداً مما يعكس الإمكانيات الكبيرة لدور القطاع المصرفي.

أما لما يعود للاوضاع المصرفية، فقد أظهرت ميزانية القطاع المصرفي المجمعة نسبة ملاءة جيدة (حوالي ٢٠٪) وفق آخر تقرير لصندوق النقد الدولي. وفي هذا السياق، و بغية رفع مستوى رسملة المصارف في سورية لتمكينها من المشاركة بصورة أكبر في تسليف مشاريع ذات حاجات رأسمالية كبرى، رفعت السلطات النقدية السورية الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال من مليار ونصف ليرة سورية إلى عشر مليارات ليرة سورية للمصارف التقليدية و من خمس مليارات ليرة سورية إلى خمسة عشر مليار ليرة سورية للمصارف الإسلامية على أن تتقيد المصارف بهذه الإجراءات قبل ايلول ٢٠١٢، اي في غضون ثلاث سنوات من تاريخ نشر القانون موضوع هذه التعديلات.

و ضمن هذه المعطيات، وبالرغم من تراجع معدلات الفوائد في الاسواق العالمية، حافظت المصارف الخاصة في سورية على مستويات ربحية جيدة.

و على صعيد السيولة، وبالرغم من الزيادة الملحوظة في التسليفات و التي فاقت نمو الودائع، بقيت نسبة التسليفات للودائع متدنية فبلغت ٤٢٪ نهاية العام، بحيث ظلت المصارف السورية تحافظ على نسبة سيولة كبيرة.

أخيراً إن آفاق النمو الاقتصادي السوري ترتبط بمؤشرات النهوض العالمي والإقليمي، بالإضافة إلى عوامل داخلية كاعتماد المزيد من الإصلاحات في البنية التحتية لتكون أكثر ملاءمة لمناخ الأعمال. وقد توقع صندوق النقد الدولي نمواً حقيقياً ٥٪ للناتج المحلي للعام ٢٠١٠ في سورية في موازاة معدل سنوي للتضخم نسبته ٥٪.

### ٢.٢. ملخص عن نشاط ونتائج المصرف لعام ٢٠٠٩

بدأ نشاط المصرف بتاريخ ٣ أيار ٢٠٠٩ من خلال فرعه الأول في المالكي، وتم خلال ٨ أشهر اللاحقة من السنة فتح فرعين آخرين: في حمص بتاريخ ١٥ ايلول ٢٠٠٩ وفي حلب بتاريخ ٢١ كانون الاول ٢٠٠٩.

وقد تابع المصرف خلال هذه الفترة اعمال تأهيل وتجهيز بناء المقر العام في دمشق - الشعلان ومن المقرر انتقال الادارة العامة وفتح الفرع في هذا البناء خلال اواخر الفصل الاول من العام ٢٠١٠.

وقد بدأ المصرف نشاطه بعدد من الموظفين بلغ ٤٢ موظفاً كان قد تم تدريبهم وتأهيلهم لدى الشريك الاستراتيجي، ليصبح عدد هؤلاء الموظفين ٦٧ موظفاً بنهاية عام ٢٠٠٩، منهم ٦٤ من الجنسية السورية بما فيهم مدراء الفروع و٣ موظفين لبنانيين بما فيهم المدير العام.

كما تابع المصرف ايفاد بعض موظفيه الى دورات تدريبية متخصصة داخل سورية ولدى الشريك الاستراتيجي.

وقد واجه المصرف في عمله صعوبات انعكست سلباً على مسار نشاطه.

ومن أهم هذه الصعوبات عدم تمكن المصرف من توظيف مصرفيين ذات خبرات مهنية كافية من داخل سورية و او من خارجها مما انعكس سلباً و بشكل خاص على نشاطه التسليفي وعلى إدارة المخاطر فيه دون أن ننسى مثل هذه الانعكاسات على بقية الوظائف، إذ ان العمل المصرفي لا يقوم فقط استناداً للمستوى العلمي للموظفين بل يتطلب خبرات عملية يكتسبها الموظفون خلال ممارسة اعمالهم ولسنيين عديدة.

و كان لا بد للمصرف من مواجهة هذا الواقع الطارئ وتجميد تنفيذ خطة عمله المقررة سابقاً مما اضطره وبهدف تجاوز هذه الصعوبات واستمرار النشاط بالاتكال على الشريك الاستراتيجي وطلب الدعم منه في مجالات مختلفة بالإضافة الى دوره ومسؤولياته في متابعة ومراقبة مخاطر المصرف.

كما ارجأ المصرف الحملة الاعلامية المعدة لاطلاق نشاطه وتباطأ في إطلاق النشاط التسليفي بشكل عام وجمد نشاط الصيرفة بالتجزئة.

غير ان المصرف لم يتوان، من جهة، عن البحث عن مصرفيين سوريين ذات خبرات في الداخل والخارج وعن السعي، من جهة ثانية، للوصول الى موقف مرن لدى المعنيين من اصحاب القرار بشأن السماح بتوظيف مصرفيين غير سوريين اضافيين وذلك استثناءً كون تاريخ بدء عمل المصرف قد تطابق نسبياً مع تاريخ صدور القرار الرسمي بتحديد نسبة هؤلاء المصرفيين.

ونحن على ثقة باننا سنتوصل الى نتائج ايجابية والتي سنعمل على الاستفادة منها باقرب وقت ممكن.

و بالرغم من هذا الواقع الصعب فقد تمكن المصرف من أن ينهي عام ٢٠٠٩ بميزانية تلخص نشاطه خلال هذا العام و هي نتائج أقل ما يقال عنها انها مقبولة، نعرضها كما يلي:

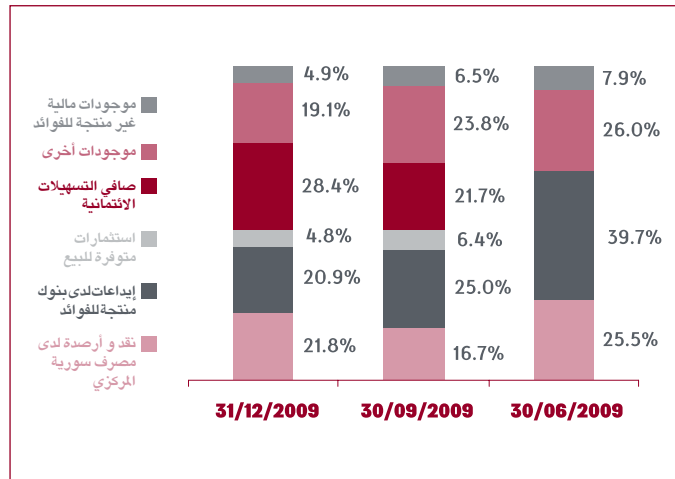
## ١- الودائع والتوظيفات

استقطب المصرف منذ بدء نشاطه بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٣ وحتى نهاية العام مجموع ودايع بلغ ما يعادل ٢٣١٩ مليون ليرة سورية منها نسبة ٧٨٪ بالليرة السورية و نسبة ٢٢٪ بالعملات الأجنبية.

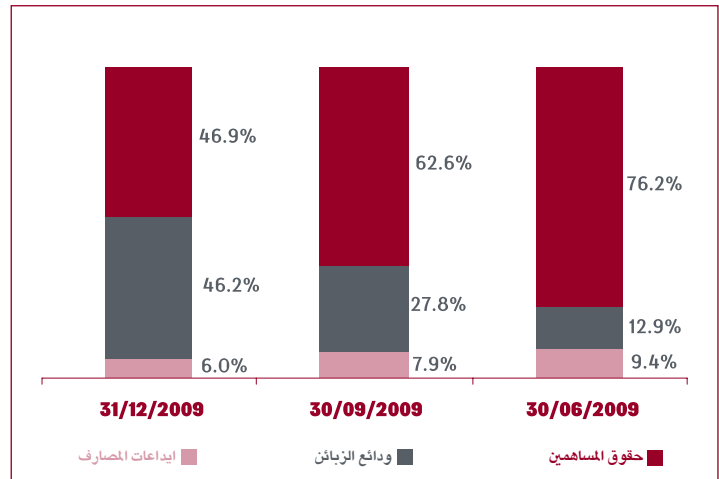
وقد سعت الإدارة إلى تحفيز توظيفات المصرف وخاصة تنمية محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للزبائن والتي تزايدت تباعاً حيث بلغت بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١ ما مجموعه ١٤٢٩ مليون ليرة سورية؛ كل ذلك بغية تحقيق هوامش إيجابية وعمولات تسمح بإنتاج فوائض مالية للمصرف في ظل المحافظة على نسبة سيولة عالية من جهة وسعياً لتغطية تكاليف التشغيل والتأسيس قدر المستطاع من جهة ثانية.

و اتبعت الإدارة سياسة متحفظة سعياً وراء الودائع المكلفة للفوائد مقارنة مع توفر فرص التوظيف ونمو حجم التسهيلات والقروض المنتجة للفوائد والعمولات. وقد استطاعت الإدارة وعملاً بتوجيهات مجلس إدارة المصرف وضمن الأطر التي يوفرها التعميم رقم ٥٠١ تاريخ ٢٠٠٩/٥/١٠ الصادر عن مجلس النقد والتسليف لدى مصرف سورية المركزي، توظيف بعض المطلوبات بالدولار الأميركي في أدوات مالية متوفرة للبيع بلغت ما يعادل ٢٤٠ مليون ليرة سورية. كما أودعت لدى بعض المصارف المراسلة مبالغ منتجة للفوائد بحسب أسعار الفوائد المدفوعة في الأسواق العالمية. ويبين الرسم الوارد أدناه تطور هيكلية الميزانية - مطلوبات وموجودات - خلال العام ٢٠٠٩

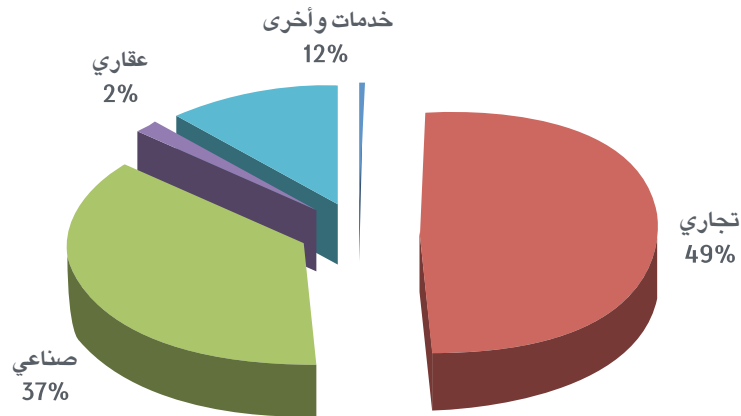
### تطور هيكلية الميزانية - الموجودات %



### تطور هيكلية الميزانية - المطلوبات %



كما تتوزع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية خلال عام ٢٠٠٩ بحسب ما يبينه الرسم الوارد أدناه.



### ٢- مركز القطع

يحمل المصرف نوعين من مراكز القطع:

- **مركز القطع التشغيلي** الناتج عن عمليات بيع وشراء العمليات الأجنبية بشكل يومي وفق مقتضيات العمل مع الزبائن. وقد اعتمدت الإدارة التنفيذية سياسة إدارة مراكز قطع يومية لا تتعدى ٥٠٠,٠٠٠ دولار أميركي أي ضمن سقف ١٪ من الأموال الخاصة المسموح به لدى مصارف المجموعة.
- **مركز القطع البنوي** الناتج عن الإبقاء على مجموع الاكتتابات بالعملة الأجنبية في رأس مال البنك وذلك بالدولار الأميركي. وتعتبر فروقات التقييم الناتجة عن تقييم هذا المركز أرباح أو خسائر غير محققة لا تؤخذ بعين الاعتبار عند احتساب الضريبة. وقد بلغت قيمة مركز القطع البنوي بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ مبلغ ١,٣٢١ مليون ليرة سورية.

### ٣- إدارة السيولة

حافظ بنك الشرق ش.م.س. منذ تأسيسه على مستوى عال من السيولة ناجم بشكل أساسي من النمو في ودائع الزبائن مقارنةً مع نمو حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة. وقد بلغ قيمة صافي السيولة الجاهزة الإجمالية بتاريخ ٣١/١٢/٢٠٠٩ - والتي تتكون من النقد لدى مصرف سورية المركزي والتوظيفات لدى المصارف الخارجية - مبلغ ١,٨٨٢ مليون ليرة سورية أي ما يوازي ٣٧٪ من مجموع الموجودات، ونسبة ٨١٪ من مجموع الودائع.

### ٤- الرسملة و حقوق المساهمين

سجلت الأموال الخاصة لبنك الشرق ش.م.س. في ٣١/١٢/٢٠٠٩ مليارين و ثلاثمائة وخمس وخمسون مليون ليرة سورية، تمثل رأسمال المصرف المكون بما قيمته ٢٥٠٠ مليون ليرة سورية ينزل منه خسائر مدورة محققة بما قيمتها ١٣٤ مليون ليرة سورية، وخسائر غير محققة ناجمة عن تقييم مركز القطع البنوي بما يوازي ٢٠ مليون ليرة سورية.

و تماشياً مع المعايير الدولية للعمل المصرفي كما وقرارات الجهات الرقابية ذات العلاقة، تبني بنك الشرق مقررات مؤتمراً بازل ٢ لاحتساب نسبة الرسملة. وعليه، بلغت الموجودات المثقلة بالمخاطر والمحسبة وفق بازل ٢ مبلغ ٢,٤٤٢ مليون ليرة سورية، أي ما نسبته ٦٩٪ من إجمالي الموجودات. غير أن مستوى نسبة متوسط الأموال الخاصة إلى الموجودات و البالغ ٤٨٪ أسفر عن نسبة كفاية رأس المال مرتفعة توازي ٦٢٪ وفق معايير بازل ٢ وذلك بالمقارنة مع النسبة الدنيا الاحترافية المطلوبة والبالغة ٨٪.

### ٥- الربحية

كان عام ٢٠٠٩ عام التأسيس وإطلاق بنك الشرق ش.م.س.، وقد تطلب ذلك تمويل وتجهيز البنى التحتية وتأمين الكوادر المصرفية وتدريبهم وتطوير شبكة الفروع وإنشاء المقر العام للمصرف. وقد سجلت ميزانية بنك الشرق ش.م.س. في ٣١/١٢/٢٠٠٩ خسائر مالية بلغت ١١١ مليون ليرة سورية. و نجمت هذه الخسائر عن تكاليف إجمالية قيمتها ١٢٩ مليون ليرة سورية مضافاً إليها خسائر تشغيلية بقيمة ٧ ملايين ليرة سورية فتصبح الخسارة قبل الضريبة ١٣٦ مليون ليرة يخفض منها قيمة إيراد ضريبة الدخل البالغة حوالي ٢٥ مليون ليرة. ومن المفيد أن نذكر أن هذه الخسارة نتجت بشكل أساسي عن ضعف الإيراد التشغيلي للمصرف إذ أن إجمالي الدخل المالي الصافي المحقق قد بلغ حوالي ١٢,٢ مليون ليرة سورية.

علماً أن الشريك الاستراتيجي قد تحمل خلال عام ٢٠٠٩ اعباءً مالية ناتجة عن تكاليف خدمات الدعم التي طلبها المصرف منه خلال سنتي التأسيس السابقتين وقد بلغت هذه الاعباء حوالي ١,٦ مليون دولار أميركي بما فيه رواتب الموظفين الموفدين والجزء الأكبر من راتب المدير العام.

ونذكر في هذا السياق أن الخسائر الاجمالية المدورة للمصرف حتى تاريخ ٣١/١٢/٢٠٠٩ هي بحدود ١٥١ مليون ليرة سورية منها حوالي ١٧ مليون ل.س. خسائر غير محققة عائدة لفروقات في سعر الصرف لمركز القطع البنوي.

## ٣.٢. سياسة ادارة المخاطر

### ١. ادارة مخاطر التسليف

يعد المصرف حالياً خطة تلحظ اطرأ معالجة المخاطر عامةً وفقاً لاحكام اتفاقية بازل ٢ ووفقاً لتعاميم وتوجيهات السلطات الرقابية المصرفية السورية.

وبانتظار استكمال تأسيس مديرية ادارة المخاطر في المصرف، لجأت الادارة العامة لبنك الشرق الى طلب المؤازرة من الشريك الاستراتيجي في هذا المجال.

### سياسة التسليف

ترتكز جهود المصرف حالياً على منح تسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات مالية للمؤسسات العاملة في قطاعات التجارة والسياحة والصناعة والمقاولات. وتعتمد الادارة في قراراتها التسليفية المبادئ التالية:

- تحديد واضح وشامل للسوق المنوي العمل فيه
- معرفة معمقة للعميل ولهيكلة الدين ولسبل اعادة تسديده
- دراسة تركيزات المخاطر العائدة للعميل في بنك الشرق كما وفي مجموعة الشريك الاستراتيجي
- دراسة تركيزات المخاطر حسب القطاعات الانتاجية والمناطق الجيوغرافية.

وتخضع كافة قرارات التسليف الى الضوابط والاجراءات المقررة من قبل مجلس النقد والتسليف والسلطة الرقابية لدى مصرف سورية المركزي.

### اجراءات وانظمة ضبط ورقابة عمليات التسليف

على صعيد تجهيز ملفات التسليف ومتابعة العلاقة مع الزبائن، يعتمد المصرف حالياً على فريق عمل من ٨ اختصاصيين منهم ٦ سوريين و٢ غير سوريين يعملون في المصرف منذ تأسيسه.

ووضعت الادارة العامة التنفيذية نظام «موديز» Moody's المعترف به عالمياً لدراسة الملفات الائتمانية على اساس موحدة تضمن الالتزام بمعايير وسياسة التسليف المعتمدة من قبل المصرف كما ومقاربة فعالة ودقيقة لمختلف طلبات التسهيلات. ويؤمن هذا النظام تقييم وتصنيف مضمون ملفات التسليف عبر تعريف معايير ضبط سياسة التسليف كما ومعطيات السوق، مما يساعد على استدراك المخاطر الناتجة عنها في حال حصولها. اضافة الى اعتماد نظام موديز لدراسة مخاطر ملفات التسليف، استحدثت الادارة التنفيذية لبنك الشرق قسماً خاصاً يعنى بادارة ملفات الائتمان Credit Administration Department بالاضافة الى متابعة تطبيق كافة الاحكام المتعلقة بها. فمن جهة يعنى هذا القسم بمتابعة كافة التشريعات والتعاميم المتعلقة بادارة مخاطر ملفات الائتمان والالتزام بتطبيقها من قبل المصرف، وتحضير التقارير الخاصة بمراقبة تطور محفظة التسليفات في المصرف ورفعها للادارة التنفيذية، ومن جهة اخرى، يطبق هذا القسم قرارات الموافقة على منح التسهيلات الائتمانية ويتابع حسن التنفيذ والتسديد ضمن الخطوط الائتمانية الممنوحة، بالاضافة الى تأمين الحصول على كافة الضمانات والتأكد من صلاحيتها القانونية، وتحضير مركزية المخاطر ومتابعة كافة اجراءات الضبط والاستفسار عن العميل مع السلطات المركزية.

اما على صعيد تحليل ودراسة المخاطر الائتمانية المنوطة بملفات التسليف، فاعتمدت ادارة بنك الشرق خلال سنة ٢٠٠٩ على مساعدة فريق عمل قسم تحليل المخاطر الائتمانية لدى الشريك الاستراتيجي ريثما يصار الى توظيف الكوادر ذات الخبرة في هذا المجال والعمل على تأهيلهم وفق السياسات المعتمدة لدى المجموعة. وتتوقع ادارة المصرف ان يتم تفعيل قسم دراسة وتحليل المخاطر الائتمانية الخاص ببنك الشرق وتوثيق كافة اجراءات عمله خلال سنة ٢٠١٠.

### تصنيف الديون وسياسة التخصيص

من ضمن اجراءات ونظم ضبط ورقابة عمليات التسليف المعمول بها في بنك الشرق، جرى تحديد معايير داخلية خاصة للمصرف لتصنيف الديون تأخذ بعين الاعتبار ضوابط سياسة التسليف المعتمدة من قبل المصرف بالاضافة الى تلك المعمول بها ضمن المجموعة والتي تركز على معايير الضبط المصرفية العالمية. وتهدف معايير التصنيف والتقييم هذه الى رقابة مركزة لملفات التسليف المتعثرة والهالكة في حال وجودها كما والى مراقبة نشاط التسليفات الممنوحة وضمان حسن وسلامة استعمالها وفعاليتها مردودها.

كما يعتمد المصرف على الضوابط الصادرة عن السلطة النقدية وخاصة التعميم رقم ٥٩٧ الصادر عن مجلس النقد والتسليف والقاضي باعتماد قواعد موحدة للقطاع المصرفي السوري لتصنيف الديون واعتماد سياسة تخصيص المؤونات والاحتياطات المتعلقة بكل منها.

### ٢. ادارة مخاطر السوق

ترفع المديرية المالية للمصرف تقارير دورية للادارة التنفيذية هدفها مراقبة المخاطر الناتجة عن تقلبات اسعار الفوائد وميزان حركة الاستحقاقات بين المطلوبات والتوظيفات (Mismatch). ولتقليص حجم الفرق في ميزان الاستحقاقات، تحرص الادارة التنفيذية على استقطاب ودائع طويلة الاجل وبفوائد دائنة مقبولة وثابتة.

وتنوي الادارة التنفيذية وتبعاً لنمو حجم العمل في المصرف، تأليف لجنة (Assets & Liabilities Management ALM) لمراقبة اصول المصرف ومتابعة المخاطر الناتجة عن تقلب اسعار الفوائد والعملات، واتخاذ الاجراءات المناسبة لمعالجتها. وتجدر الإشارة في هذا المجال الى الدور الاشرافي للشريك الاستراتيجي ممثلاً بمديرية الخزينة وقسم ادارة مخاطر السوق لديه بحيث يطلب المصرف الاستشارة في هذا المجال.

### ٣. ادارة المخاطر التشغيلية

اعتمد بنك الشرق نظام معلوماتي مصرفي معمول به لدى الشريك الاستراتيجي مضيفاً اليه تعديلات ليتلاءم مع متطلبات التشريعات المصرفية السورية. ويتضمن هذا النظام الاجراءات والوسائل الرئيسية المعتمدة لتنفيذ كافة العمليات المصرفية وفقاً للمعايير المصرفية الدولية والتشريعات السورية مما يضمن تقاد لمعظم المخاطر التشغيلية التي قد تنتج عن اعمال المصرف. اذف الى ذلك بناء هذا النظام على مفهوم الفصل بين الوظائف بحيث يضمن مراقبة تنفيذ العمليات المصرفية من قبل شخصين على الاقل.

## ٢,٤. سياسة واجراءات الالتزام

يلتزم المصرف بكافة القوانين والتشريعات النافذة لما يعود لمكافحة عمليات تمويل الارهاب وغسل الاموال. كما يلتزم بكافة الضوابط والاجراءات الصادرة عن الهيئة المختصة في هذا المجال، كما وبالاجراءات الصادرة عن السلطة النقدية وبصورة خاصة عن مجلس النقد والتسليف ومديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف. ويعمل المصرف عملاً بتوجيهات مصرف سورية المركزي على تعيين مدير مراقبة الالتزام. وتضمن هذه الاجراءات:

- التزام بنك الشرق بالقوانين والتشريعات النافذة في هذا المجال. ويبقى على الادارة التنفيذية استكمال الكوادر الادارية لتأمين حسن تنفيذ هذه الاجراءات خلال سنة ٢٠١٠.
- مراقبة فعالة لحسابات الزبائن والعمليات المصرفية. فقد وضعت الادارة العامة قيد العمل نظامين معلوماتيين يحددان تلقائياً العمليات المشبوهة (Fircosoft / Worldcheck)
- متابعة اللوائح الصادرة عن السلطات الرسمية المحلية والعالمية باسماء العملاء المشبوهين وتعميمها على اقسام المصرف المعنية.
- اعتماد مبدأ «اعرف عميلك» وعدم التعامل مع مؤسسات وافراد لا يصرحون اصولاً عن المعلومات المطلوبة لفتح الحساب المصرفي.
- اعتماد نظام لتحليل طبيعة عمليات وحركة حسابات العملاء ومراقبة وتحديد الاخطار التشغيلية التي قد تنجم عنها وفق معايير التشريعات الناظمة لمكافحة تمويل الارهاب.
- اعتماد الهيكلية الضرورية لمراقبة حسن تنفيذ هذه الاجراءات في كافة اقسام المصرف، فعين مراقبي التزام في كل من فروع المصرف كما وعين مراقب التزام رئيسي يعمل تحت اشراف مديرية الالتزام لدى الشريك الاستراتيجي ريثما يصار الى تعيين مدير التزام تتوافر به الخبرة والكفاءة الضرورية للقيام بهذا العمل باستقلالية تامة.
- عدم التعامل مع المؤسسات التي لا تخضع الى قانون مكافحة تمويل الارهاب وتبييض الاموال وفق تصنيف GAFI.

# ٣. الحوكمة

## ٣.١ رأس مال المصرف

يتكون رأس مال بنك الشرق كما في ٢٠٠٨/١٢/٣١ من ٢,٥٠٠,٠٠٠ /سهماً بقيمة اسمية /١,٠٠٠ /ل.س. للسهم الواحد اي ما يعادل ٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ /ل.س. (مليارين وخمسمائة مليون ليرة سورية)، مرخص له ومدفوع بالكامل.

عدد الاسهم	دولار اميركي	القيمة الاسمية / المعادلة التاريخية
١,١٦٠,٩٨٠	-	١,١٦٠,٩٨٠,٠٠٠
١,٣٣٩,٠٢٠	٢٨,٩٥٤,٥٢٩	١,٣٣٩,٠٢٠,٠٠٠
<b>٢,٥٠٠,٠٠٠</b>		<b>٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠</b>

يملك البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.، ٤٩٪ من رأسمال بنك الشرق ش.م.س.، اي ما يعادل ١,٢٢٥,٠٠٠ /سهماً وذلك بصفته المؤسس الاستراتيجي الرئيسي.

ولم يصدر بنك الشرق ش.م.س. خلال العام ٢٠٠٩ اية اوراق مالية جديدة. وكان قد طرح للاكتتاب العام فقط نسبة ٢٠,٥٪ من اجمالي رأس المال اي ٥١٢,٥٠٠ /سهماً فقط من اصل ٢,٥٠٠,٠٠٠ /سهماً خلال العام ٢٠٠٨.

وبالرغم من عدم ادراج اسهم المصرف في السوق المالية السورية حتى الآن عملاً بالتشريعات النافذة، تم تداول اسهم بنك الشرق ش.م.س. خلال سنة ٢٠٠٩ عبر شبكات المصرف. وقد بلغت الاسهم المملوكة من قبل الاطراف ذوي العلاقة باعضاء مجلس الادارة نهاية ٢٠٠٩ نسبة ١٤,١٥٪ مسجلة زيادة نسبتها ١٧,١٧٪ عن العام ٢٠٠٨.

## ٣.٢. اسس حوكمة المصرف

### ١. دليل حوكمة خاص ببنك الشرق ش.م.س.

التزاماً بالقوانين النافذة، اقر مجلس ادارة بنك الشرق دليل حوكمة خاص بالمصرف يحدد حقوق وواجبات رئيس واعضاء مجلس الادارة كما واجراءات انتخابهم واسس تنظيم اعمال المجلس بالاضافة الى مبادئ ونظم الرقابة وادارة المخاطر المعتمدة ومعايير الافصاح والشفافية المعمول بها في المصرف كما وكرس مبادئ العلاقة مع المساهمين واصحاب المصالح الآخرين.

وتطبيقاً لذلك، شكل خلال سنة ٢٠٠٩ مجلس الادارة ٤ لجان منبثقة عنه وعين اعضاؤها وافر موثيق عملها، الا وهي: لجنة التدقيق ولجنة الحوكمة ولجنة الاستراتيجية وادارة المخاطر ولجنة الترشيحات والتعويضات.

ويضمن دليل حوكمة بنك الشرق التزام المصرف بتطبيق مبادئ ممارسات الادارة السليمة للمصرف من خلال وضعه لسياسة تقييم اداء المجلس واعضائه كل على حدة، كما وتقييم اداء الادارة العامة التنفيذية من خلال عمل اللجان المنبثقة عنه. اضافة الى اعتماد سياسة لمعالجة تعارض المصالح والعمليات مع الجهات ذوي العلاقة وسياسة الافصاح المعتمدة. وتنص سياسة الافصاح عن تضارب المصالح والصفقات مع الاطراف ذات الصلة:

• على اي عضو من اعضاء المجلس واجب ابلاغ امانة السر و/او رئيس المجلس عند وجود اي تعارض في المصالح و/او اي تعارض مع ميثاق الاخلاق والقيم المعتمد من المصرف وتجنب المشاركة في النقاشات و/او المشاركة في اتخاذ اي قرار بذلك. ويجوز لرئيس مجلس الادارة الطلب من الاعضاء الامتناع عن المشاركة في المناقشات اذا تبين له وجود تضارب في المصالح.

• لا يحق ان يكون لأعضاء مجلس الادارة مصلحة مباشرة او غير مباشرة في العقود والمشاريع التي تعقد مع المصرف او لحسابه الا اذا كان ذلك بموجب ترخيص تمنحه الهيئة العامة وعلى ان يجدد سنوياً، باستثناء اعمال المقاولات والتعهدات التي يسمح ان يشارك بها الاعضاء على قدم المساواة مع سائر المتنافسين وبعد موافقة مجلس الادارة واذا كان عضو مجلس الادارة صاحب العرض الانسب.

• يمنع على اعضاء المجلس القيام بشكل مباشر او عن طريق الغير بعمليات يراد بها التلاعب في اسعار اسهم المصرف، كما يمنع الافادة من معلومات داخلية تم الحصول عليها من جراء مسؤولياته للمتاجرة باسهم المصرف.

• على اعضاء مجلس الادارة ابلاغ الرئيس مسبقاً عن كافة التداولات باسهم المصرف

• يمنع اعضاء مجلس الادارة من الافادة او التلاعب بمعلومات حصلوا عليها بموجب مهامهم لمصالح شخصية دون ابلاغ وحصول موافقة مجلس الادارة.

• يمنع على اعضاء مجلس الادارة ان يشتركوا في ادارة مؤسسات منافسة لمصرفهم او ان يعملوا لأحد منافسي المصرف او المؤسسات التي تتعارض مصالحها مع مصالح المصرف او مساهميه. واذا ارتأوا ذلك، فعليهم الاستقالة من عضوية المجلس.

• يمنع على اعضاء المجلس واقربائهم حتى الدرجة الرابعة الحصول على قروض وتسهيلات وهبات و ضمانات من اي نوع كانت من المصرف.

وفي هذا السياق، يجدر الذكر، ان المصرف ملتزم بمتطلبات التعميم الصادر عن مجلس النقد والتسليف رقم ٥٠٠/م/ن/ب/٤ تاريخ ١٠/٥/٢٠٠٩ والذي عرف الاطراف ذوي العلاقة بالافراد و/او القيمين على المؤسسات الذين لديهم صلة قرابة حتى الدرجة الرابعة مع اعضاء مجلس الادارة، وبالتالي يمتنع المصرف عن فتح اية تسليفات او تسهيلات او القيام بالتعاقد لقاء توريد خدمات مختلفة لمصلحة المصرف الا ضمن اطار وموجبات هذا التعميم.

### ٢. التغييرات في عضوية مجلس الادارة خلال ٢٠٠٩

تبلغ مجلس ادارة بنك الشرق في ايلول ٢٠٠٩ استقالة عضو مجلس الادارة المستقل السيد عماد غريواتي. ولم يتسنى للمجلس قبل نهاية السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١ من تعيين عضو مستقل بديل عنه في ظل النقاش على ضرورة اعادة النظر في هيكله مجلس الادارة ليكون اكثر توافقاً مع مبادئ الحوكمة التي اقرها المجلس الحالي لجهة الالتزام بالنسب المطلوبة قانوناً للاعضاء المستقلين (ثلث اعضاء المجلس على الاقل).

### ٣. سياسة التعويضات المعتمدة

#### تعويضات الإدارة التنفيذية

وعملاً بأحكام دليل حوكمة المصرف، يحدد مجلس الإدارة نزولاً لتوصية من لجنة الترشيحات والتعويضات، كافة التعويضات والمستحقات للإدارة التنفيذية وفقاً لتقييم أدائها. ونذكر هنا اقرار مجلس الإدارة بعرض الشريك الاستراتيجي الذي تحمل كافة اعباء وتعويضات ومستحقات المدير العام التنفيذي لعام ٢٠٠٩ بالإضافة الى كافة تعويضات المدراء الموفدين من قبله لمساندة فرق عمل بنك الشرق، ليصار الى تحديد وقرار مبلغ هذه التعويضات والأتعاب لسنة ٢٠١٠.

#### تعويضات اعضاء مجلس الإدارة

اما فيما يعود الى التعويضات والمكافآت السنوية لاعضاء مجلس الإدارة، فقد حدد دليل الحوكمة سياسة اقرار هذه التعويضات من قبل الهيئة العامة للمصرف على ان لا تتعدى ٥٪ من الارباح السنوية الصافية، وذلك وفقاً لاقتراح مجلس الإدارة. ونذكر هنا تنازل اعضاء مجلس ادارة بنك الشرق عن قبض اية تعويضات او مكافآت لقاء القيام بمسؤولياتهم عن سنة ٢٠٠٩، على ان يعاد النظر في هذه التعويضات لسنة ٢٠١٠.

#### تعويضات مدقق الحسابات الخارجي

عينت الهيئة العامة المنعقدة في حزيران ٢٠٠٩ ابان بدء نشاط المصرف مدقق الحسابات الخارجي المعتمد من السلطات النقدية السورية السيد نصير التميمي. وقد كلفت الهيئة العامة مجلس الإدارة المعين بتحديد اتعابه وفقاً للممارسات المعتمدة في القطاع المصرفي. وقد بلغ مجموع اتعاب السيد التميمي لسنة ٢٠٠٩ مبلغ ١،٣٨٠،٠٠٠ ل.س. فقط لا غير. على ان يعين مدقق خارجي لسنة ٢٠١٠ وتحدد اتعابه من قبل الهيئة العامة عند انعقادها.

# ٤. تقرير مفتش الحسابات

للسنة المالية المنتهية ٢٠٠٩/١٢/٣١

Association of Syrian  
Certified Accountants



جمعية المحاسبين القانونيين  
في سورية

## شهادة محاسب قانوني

د م ٩٩-٨

إلى السادة المساهمين المحترمين

بنك الشرق ش.م.

دمشق - سورية

لقد دققنا بيان الوضع المالي المرفق لبنك الشرق شركة مساهمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ وكل من بيانات الدخل، الدخل الشامل، التغييرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة وإيضاحات تفسيرية أخرى.

### مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ووفقاً للقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف. وتشمل هذه المسؤولية تصميم، تطبيق والإحتفاظ برقابة داخلية لغرض إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ، وتشمل مسؤولية الإدارة إختيار وإتباع سياسات محاسبية ملائمة والقيام بتقديرات محاسبية معقولة وفقاً للظروف.

### مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات إستناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق وتتطلب تلك المعايير التقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني والقيام بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بينات تدقيق مؤيدة للمبالغ والإفصاحات في البيانات المالية وذلك ضمن الحدود المنصوص عليها في قوانين سورية المصرفية. تعتمد الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الإعتبار نظام الرقابة الداخلية للمنشأة المتعلق بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المتعددة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية.

نعتمد أن بينات التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأيها حول التدقيق.

رقم ٣٣١٩

رقم إجازته / ١٦٩

محمد نصير التميمي

اسم الزميل